مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٥١**

الأربعاء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد بايو
	بنما	السيد سويسكوم
	بوركينا فاسو	السيد سومداه
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا	السيد سيكاميلا
	الصين	السيد لي شيونغ
	فرنسا	السيد غيديه
	فييت نام	السيد بوي ثيه جيانغ
	كرواتيا	السيد سراجيتش
	كوستاريكا	السيد بالستيرو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بايلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوياوينسكي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2008/159)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-26921 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين، كما أشرت إلى ذلك في جلسة هذا الصباح، بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق، وفقا لما تم الاتفاق عليه في المجلس، كي يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي أعدت بيانات طويلة أن توزع نصوصها كتابة، وأن تدلي بصيغة موجزة عند الكلام في القاعة.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل باكستان وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة بالنيابة عن وفد باكستان بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إننا على ثقة أنه بفضل ما لديكم من مهارات معروفة جيدا، سيكون هذا الشهر شهرا ناجحا بالنسبة للمجلس.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا لسفير بنما ووفد بنما على رئاستهم الناجحة في الشهر الماضي.

إننا نقدر عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أفغانستان. فمن الملائم، بعد مرور عامين على مؤتمر لندن، أن نقوم بإجراء استعراض استراتيجي للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أفغانستان. إن أفغانستان التي تتمتع بالسلام والاستقرار هامة بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وباكستان بصفتها من أكثر البلدان تأثرا من عقود من عدم الاستقرار في أفغانستان، لديها مصلحة حيوية مباشرة في نجاح جهود المجتمع الدولي في أفغانستان.

إننا عموما نقدر نوعية التحليل والموضوعية والتوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن أفغانستان. والتقرير مع تجنبه الإثارة في الوصف يعكس التحديات والحقائق الواقعة في الميدان. وهو يوفر نظرة شاملة مفيدة على الحالة لها أهميتها في مناقشات المجلس، وخاصة فيما يتعلق بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. ولقد حدثت إنجازات كثيرة، لا بد من تقييمها وتوطيدها. وثمة أوجه للقصور في عدة مجالات. بيد أن أشد ما تدعو إليه الحاجة هو النهوض بجودة التنفيذ، عن طريق تعزيز التنسيق والوفاء بالالتزامات المتبادلة من جانب أفغانستان وشركائها الدوليين.

ونرى أن مفتاح النجاح يكمن في الأخذ بنهج شامل، مع التركيز على بناء القدرات الأفغانية على تولي مزيد من السيطرة والإمساك بزمام الأمور فيما يتعلق بقضايا الأمن والإدارة والتنمية. ويسرنا أن ننوه بأن ذلك هو أيضا الموضوع الذي يدور حوله تقرير الأمين العام.

ويمثل تدهور الحالة الأمنية في بعض بقاع أفغانستان أحد الهواجس المشتركة. والعوامل التي تسهم في انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار متنوعة ومعقدة، وكثيرا ما تكون مترابطة، كما يتضح من تقارير الأمم المتحدة الحالية والسابقة. كما أنها تتباين من منطقة لأخرى. لذلك يلزم اتباع نُهُج تراعي التحديات الخاصة بكل منطقة. ومن شأن زيادة قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تساعد في الأمد القصير. غير أنه للتوصل إلى حلول مستدامة، من الضروري التركيز على بناء القدرة الوطنية لأفغانستان في القطاع الأمني، إلى جانب بذل جهود موازية ترمي إلى المصالحة السياسية وإعادة الإعمار والتنمية.

ويلزم وضع سياسة عامة أكثر اتساقا وقابلية للتطبيق لمكافحة المخدرات، سياسة أكثر استجابة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكامنة المرتبطة بزيادة زراعة الخشخاش. ولا غنى عن ذلك إذا أردنا أن نحرم

المتمردين والعناصر الأخرى المناهضة للحكومة من مصدر هام للتمويل.

ومن الأمور الأساسية كذلك لاستعادة ثقة السكان في قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتهم الأساسية توسيع نطاق بسط الدولة لسلطتها وترشيد الإدارة. والجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في هذا الصدد جديرة منا بالدعم الكامل.

ولا يمكن فصل المسائل المتعلقة بالأمن والإدارة عن التنمية. وكما يشير التقرير، بالرغم من التقدم المحرز في مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، فإن مستوى التنمية منخفض، وخاصة على صعيد البلديات والمقاطعات. وقد يثبت أن جعل الأمن شرطا مسبقا للتنمية ولتقديم المساعدة يأتي بنتائج عكسية. ونرى من المهم متابعة مسار التنمية في أثناء التعامل مع الأمن. وسيشكل إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية علامة فاصلة ومصدرا كبيرا للأمل بالنسبة للشعب الأفغاني. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي ما يكفي من الموارد لتنفيذها. ونرجو أن تغرس أيضا ثقافة جديدة لتقديم المساعدة تُبنى على الطلب وتوجه بصفة رئيسية من خلال الحكومة الأفغانية.

وسوف يتضاعف أثر هذه الجهود لتحسين الأمن والإدارة والتنمية جميعا إذا اضطُلع بها في مناخ مؤاتٍ سياسيا. ويمكن أن تؤدي الجهود المبذولة لأجل المصالحة الوطنية بقيادة الأفغان أنفسهم دورا هاما في هذا الصدد وينبغي تشجيعها.

وستعود الاتفاقات التي سبق التوصل إليها، وغيرها من السياسات والتدابير التي يجري النظر فيها لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، بالفائدة على أفغانستان وجميع بلدان المنطقة. وباكستان شريكة هامة في هذا المسعى. وسوف نستضيف أيضا مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي القادم المعني بأفغانستان.

وينبغي كذلك إيلاء أولوية عليا لعودة جميع اللاجئين الأفغان، الذين ما زالت باكستان تستضيف أكثر من مليونين منهم، بسلام وبشكل طوعي. ونرحب بالتأكيد في التقرير على زيادة المساعدة لتهيئة أوضاع مؤدية إلى عودة اللاجئين. غير أننا لا نتفق مع ملاحظة الأمين العام أن بقاء أكثر من ٨٠ في المائة من اللاجئين في المنفى لمدة تتجاوز ٢٠ عاما يمكن أن يكون عاملا يحد من عودتهم. فينبغي أن يعود جميع اللاجئين إلى وطنهم.

ونعرب عن تقديرنا للدور المحوري والتريه الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية المبذولة في أفغانستان. ونرحب بتعيين السيد كاي إيدي ممثلا خاصا للأمين العام. وينبغي أن تركز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان جهودها على ولايتها الرئيسية في أفغانستان. ونتفق مع الأمين العام في ضرورة الإبقاء على الولاية الراهنة للبعثة. وقد أحطنا علما كذلك بالمجالات التي حددها الأمين العام بوصفها أولويات للبعثة. وينبغي النظر في هذه المجالات بعناية لضمان اتساقها بشكل تام مع الولاية الحالية للبعثة ومراعاتها لآراء الحكومة المضيفة والجهات الأخرى المعنية. وبالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع، من الضروري أن يُتجنب إثقال الأمم المتحدة بمسؤوليات قد لا يسمح لها وضعها بالاضطلاع بها وقد تؤثر على حيادها ومصداقيتها.

ولا تزال باكستان على التزامها القوي بمساعدة أفغانستان على تحقيق السلام والتنمية المستدامين. فمصائرنا متشابكة. ونسعى إلى تعزيز علاقاتنا الوثيقة والودية مع أفغانستان على أساس المعاملة بالمثل والاحترام المتبادل لسيادة كل منا وسلامتها الإقليمية. ونريد السلام والمزيد من الرخاء

لكل من شعبينا. وتعاوننا مع أفغانستان متعدد الأوجه. وهو يتسم بالحوار وتبادل الزيارات بانتظام على أعلى المستويات. كما نحاول أن نساعد على تحقيق المصالحة من خلال مجلس السلام المشترك، الذي سيعقد اجتماعه القادم في باكستان.

وباكستان من كبار المساهمين في تعمير أفغانستان وتنميتها الاقتصادية. وقد تم تنفيذ عدد من المشروعات التي جرى تحديدها في مختلف الميادين بالتشاور مع الحكومة الأفغانية، بما فيها تطوير الهياكل الأساسية والتعليم والصحة، علاوة على مبادرات بناء القدرات وبرامج التدريب والمنح الدراسية. وسننظر في الطرق والوسائل اللازمة لتصميم مساعدتنا في المستقبل وفقا لأولويات استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. ويبلغ حجم تبادلنا التجاري الثنائي مع أفغانستان ١,٥ بليون دولار. وسنواصل دعمنا لاندماج أفغانستان مع جهود التعاون الاقتصادي الإقليمي. فلا جدال في أن نجاح تلك الجهود يستلزم السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة.

وسوف تزداد قدرة باكستان على المساهمة في السلام والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة بعد الانتخابات التريهة والعلنية الأخيرة في باكستان وتولي حكومة منتخبة شعبيا لزمام السلطة. ونرجو أن تؤدي تلك الأمور إلى توثيق التنسيق وتوافق الآراء بشأن استراتيجية لتحقيق النجاح في أفغانستان وفي المنطقة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة: الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد وبلدي أيسلندا، مؤيدا للبيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

تشترك بلدان الشمال الأوروبي الخمسة في تعاون واسع النطاق في أفغانستان وتعدّ بفضل جهودها المنسقة من كبار المساهمين في استقرار البلد وتعميره. ونؤيد التوافق الناشئ في الآراء على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أقوى في تنسيق الجهود الدولية وعلى أن تعطي دفعة مطلوبة كثيرا لاستقرار أفغانستان وتنميتها، ونرحب بهذه الفرصة لنؤكد مجددا الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة. كما نرحب بتعيين الأمين العام السيد كاي إيدي، ممثل النرويج، مبعوثا خاصا جديدا له ونرجو أن تؤدي المناقشات في مجلس الأمن إلى منحه ومنح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان الدعم والولاية التي يحتاجان إليها لكي يواجها المهام الشاقة التي تنتظرهما.

ولا بد من تعزيز دور البعثة في التنسيق وفي تقديم الدعم للسلطات الأفغانية بغية تعزيز القيادة الأفغانية وتحسين التماسك الدولي. وهذا يشمل التنسيق مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تؤدي دورا رئيسيا، بموجب ولاية ممنوحة لها من مجلس الأمن، في تهيئة بيئة آمنة لإعادة الإعمار والتنمية. وينبغي لأحكام الاتفاق الخاص بأفغانستان والاستراتيجيات الوطنية، من قبيل استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية المقبلة، أن تشكل الأسس التي تقوم عليها مشاركتنا.

ولتمكين البعثة والمبعوث الخاص الجديد من الوفاء بالتوقعات في قيادة عملية تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان، يجب أن يمنحهما مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما يحتاجان إليه من المساندة السياسية والصلاحيات. ن المهم أيضا أن تقابل التوقعات موارد ملائمة وأن تمنح الأمم المتحدة الدعم الكامل من أجل القيام بدورها القيادي وإنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة بكل جوانبها على الوجه الأكمل.

إننا نرحب بتركيز الأمين العام على الحكم المحلي، وندعو إلى زيادة وجود الأمم المتحدة على صعيد المقاطعات، كما نرحب بتحديث المعلومات بشأن الجهود المبذولة لشغل الوظائف الشاغرة بالبعثة لتعزيز انتشارها الجغرافي. إن التوسع في التغطية الجغرافية سيمكن الأمم المتحدة من التركيز بشكل أفضل على بناء قدرات السلطات الأفغانية على كل المستويات، وننوه هنا بالجهود التي تبذلها الحكومة الوطنية لتعزيز نظم الحكم في جميع أنحاء أفغانستان، وبخاصة عن طريق المديرية المستقلة للحكم المحلي.

لا تزال التحديات الإنسانية واسعة النطاق ومن دواعي القلق استحالة الوصول إلى مناطق شاسعة من البلد لاعتبارات أمنية. إننا نتطلع إلى اتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان.

إن وضع حقوق الإنسان في أفغانستان حرج على أفضل التقديرات، فانتهاكات حقوق الإنسان واسعة الانتشار. ونحن نحث الحكومة الأفغانية على إعطاء دليل واضح على التزامها بتحسين وحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين الأفغان وإظهار روح قيادية في الدفاع عن المسائل الجوهرية في مجال حقوق الإنسان مثل حرية التعبير وسيادة القانون. إن إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان ووجود مجتمع مدني تعددي وقوي تمثل إنجازات هامة وضرورية لإدخال معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا إلى أفغانستان.

ونتفق مع ملاحظة الأمين العام بشأن ضرورة اتباع نهج موحد يشمل الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا النهج المتكامل يجب ألا يحصر اهتمامه على التحديات الأمنية المباشرة وحدها بل أن يجمع بين الجهود السياسية والإنمائية والأمنية بحيث تكمل بعضها بعضا بشكل أفضل. كذلك يتوجب على هذا النهج المتكامل أن يكون مبنيا على منظور جنساني وأن يأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى بذل الجهود لمحاربة التمييز ولتعزيز مشاركة المرأة الأفغانية في كل هذه المجالات وفي المجتمع بشكل عام.

إن الجهود المبذولة لإحلال الأمن، بما في ذلك عن طريق تدريب قوات الأمن الوطنية في أفغانستان، تتسم بأهمية بالغة. واعترافا بالصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية، ينبغي لجهود الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن تتسم بالاتساق والتنسيق فيما بينها قدر المستطاع. وسيجري بحث التدابير التي ستتخذ لذلك الغرض في قمة الناتو والقوة الدولية للمساعدة الأمنية المزمع عقدها في بوخارست الشهر القادم. إن البعثة تؤدي دورا مركزيا في جهود المجتمع الدولي الهادفة إلى ابتكار نهج متسق وموحد في التعامل مع الحكومة الأفغانية.

وأخيرا، إن تعزيز دور الأمم المتحدة في أفغانستان يتطلب استغلال كل قدرات ومجهودات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعلى أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري أن تدعم بفعالية تنفيذ ولاية البعثة وأهدافها العامة.

إننا نرى أن تقرير الأمين العام والملاحظات المقدمة بشأنه ستساهم إيجابا في إحراز نتائج أفضل لصالح الشعب الأفغاني بفضل التزامنا المستمر في أفغانستان. ونؤكد مجددا من هنا التزامنا بالمساهمة لتحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): شكرا، سيدي الرئيس، على دعوتكم لهذه المناقشة الهامة بشأن أفغانستان. إن دعم حكومة أفغانستان وشعبها في سعيهما لتهيئة مستقبل يسوده الاستقرار والسلام هدف لا يزال يمثل أولوية قصوى بالنسبة لحكومتي وللشعب الكندي.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على الصراحة ووضوح الرؤية اللذين اتسم بهما تقريره بشأن الوضع في أفغانستان. ويعطي تقريره صورة لمستقبل جديد بدأ يترسخ بينما تسعى الحكومة الأفغانية إلى التواصل مع المقاطعات وبينما بدأ البرلمان يجد صوته والنساء يكتشفن فرصا جديدة والجيش ينهض لحماية البلد. كذلك يذكّرنا الأمين العام ألا مجال لأن يتحقق المستقبل الذي ننشده إذا لم نبادر بالعمل بسرعة واتحاد لمجابهة التمرد الأثيم ولكبح الفساد الواسع الانتشار.

وترحب كندا بتسمية السيد كاي إيدي مؤخرا ممثلا خاصا للأمين العام في أفغانستان. ونحن ملتزمون بالتعاون معه لضمان أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من القيام بدورها في تقديم المشورة والتنسيق وقيادة البعثة المدنية الدولية.

كذلك تعرب كندا عن صادق التقدير للممثل الخاص المنتهية ولايته، السيد توم كوينغس، للجهود المضنية التي بذلها خلال العامين الماضيين، وللممثل الخاص بالنيابة، السيد أسبلوند، لقيادته الملتزمة للبعثة خلال الأشهر الأولى من هذا العام.

وبالإضافة إلى ذلك، ننتهز هذه الفرصة لنحيي الجهود المخلصة التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة والموظفون المدنيون الآخرون في أفغانستان الذين يؤدون واجبهم في ظروف بالغة الخطورة والتعقيد. لقد كان لشجاعتهم والتزامهم نحو أفغانستان أثر كبير في تحقيق التقدم الذي أُحرز حتى الآن.

إن الأمم المتحدة تظل هي الأساس الصلب للبعثة الدولية في أفغانستان. والآن، أكثر من أي وقت مضى، تتطلع الدول الأعضاء إلى البعثة بحثا عن القيادة والتوجيه. إن تنسيق جهودنا بشكل أفضل يتطلب الجرأة في عملية اتخاذ القرار كما يتطلب قيادة سياسية من الممثل الخاص الجديد. وتتطلع كندا إلى هذا الأخير ليقوم ببناء التوافق، حيثما كان ذلك ممكنا، بين الجهات المدنية الفاعلة. وسنعتمد عليه لإبلاغ الحكومة الأفغانية بكل وضوح نوايا وهموم المجتمع الدولي مع بقائه على استعداد لسماع شواغلهم ومعالجتها.

تأمل كندا أن يعكس المجلس حاجة البعثة لتجديد منظومة علاقاتها وتعزيز مكاتبها. كما نأمل أن يساعد البعثة على إعطاء الأولوية للمسائل ذات الأهمية المركزية لتحقيق تقدم في عام ٢٠٠٨ مع استمرارها في التركيز على تحسين حياة الأفغان.

إن إدراك النجاح في أفغانستان يتطلب قدرا من التماسك والتنسيق ما من أحد يقدر على توفيره غير الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك الهدف يجب تمكين البعثة للتنسيق بين مختلف الجهات الدولية الفاعلة الأطراف في اتفاق أفغانستان وتمثيلها. وعليها أن تعمل بشكل وثيق مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية لبسط الأمن وضمان أن يكون تعزيز الالتزام العسكري الدولي عاملا مساعدا فعالا في التمكين لجهود قوة مدنية صلبة ومتينة. وفي هذا السياق، تعرب كندا عن غبطتها لأن الأمين العام سينضم إلى رؤساء حكومات منظمة حلف شمال الأطلسي في القمة المشتركة بين الناتو والقوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية بغية تعزيز التنسيق على أرفع المستويات.

وعلى البعثة أن تواصل العمل في تعاون وثيق مع الحكومة الأفغانية على جميع المستويات بحيث يكون الالتزام الدولي عاملا مساهما في تحمُّل الأفغان لمسؤولياتهم بشكل تدريجي. إن هذه العلاقات ضرورية للغاية لنجاح البعثة في مهمتها.

إن تعزيز دور الأمم المتحدة في أفغانستان يتطلب تعزيز مكاتب البعثة على نطاق القطر كله. ويتطلب كذلك الوجود الدائم للأمم المتحدة في تلك المناطق التي تمس فيها

الحاجة إلى قيادة الأمم المتحدة ودورها التنسيقي. والطلب على خدمات المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات سيتضاعف كلما تغلغلت الحكومة الأفغانية داخل المقاطعات وكلما توسعت كذلك منطقة نشاط الموظفين المدنيين الدوليين. وفي هذا السياق يتوجب على البعثة تعزيز مكاتبها. كما يجب شغل الوظائف الشاغرة والاستمرار في خلق وظائف جديدة.

إن تحديد الأولويات أمر بالغ الأهمية. ونحن ندعو البعثة إلى تركيز تعاونها مع الحكومة الأفغانية في الأشهر القادمة على عدة مسائل هامة منها الانتخابات والحكم المحلي والمصالحة الوطنية. ولا بد من تحقيق تقدم على كل تلك الجبهات. وبالفعل، فإن سلطة البعثة مرتبطة بالشرعية الراهنة التي تتمتع بها الحكومة الأفغانية في أعين مواطنيها. ومن أجل هذا علينا أن ندعم مؤسسات مثل المديرية المستقلة للحكم المحلي، وأن ندعم جميعا الجهود الأفغانية الساعية إلى تحقيق المصالحة مع الذين يبدون استعدادا لتقبل خيار السلام. ولكنها يجب ألا تصرف نظرنا عن الواقع الذي يجابهه يوميا سكان أفغانستان. ولا بد من حصول الأفغان على وظائف توفر الغذاء لأسرهم؛ ويجب أن يشعروا بالأمان في شوارعهم؛ ويجب أن يكونوا واثقين حينما يطلبون تحقيق العدالة من سلطاتهم.

وذلك يتطلب تركيزا أقوى على التنمية الاقتصادية والمزيد من التدريب على بناء قوة للشرطة توفر الحرية من المضايقة والسرقة. كما أنه يعني تحديد النشاط في مكافحة الفساد بحيث لا يمكن بعد الآن تصور تولي السلطة بوصفه أمرا مختلفا عن الجدارة والنزاهة. وكل تلك المسائل تتطلب مشاركة مستمرة وجدية من الحكومة الأفغانية.

إن لكندا تقليدا في المشاركة الدولية مبعث فخر لها. فنحن نحمل محمل الجد مسؤوليتنا عن تعزيز قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. كما أننا نرى أن اتخاذ نهج متعدد الأطراف أمر مطلوب لمعالجة المشاكل العالمية. والطريق الطويل الذي سلكته كندا إلى جانب شركائها في أفغانستان خلال الأعوام الخمسة الماضية لم يؤد إلا إلى تعميق التزام كندا بتلك المبادئ. وقد أظهرنا التزامنا من خلال تقديم مساهمة للمعونة الإنمائية غير مسبوقة في تاريخنا. وقمنا بذلك العمل من خلال نشر رجالنا ونسائنا ومدنيينا وجنودنا الشجعان في أحد أخطر أجزاء أفغانستان. وقمنا بذلك العمل من خلال دعمنا الثابت للأمم المتحدة ولمهمتها الهامة. وكندا ملتزمة بمساعدة أفغانستان على بناء مستقبل مستقر وديمقراطي. وذلك التصميم هو دافع دعوتنا إلى الأمم المتحدة لتضطلع بدور أقوى وأكثر بروزا في أفغانستان.

وفي الختام، نحن نعترف بأن توقعاتنا عالية وبأن طلباتنا ليست بسيطة. ونحن نقدمها مع الإدراك الكامل لصعوبة الظروف التي يجب على الأمم المتحدة أن تستجيب فيها. ونقدمها ونحن على استعداد لدعم جميع تلك المساعي، ولا نزال ملتزمين بإنجاح مهمتنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أعلنت تركيا تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي. ولذلك، سأشير إلى بعض المسائل التي نرى أنها جديرة باهتمام خاص.

أولا وقبل كل شيء، يتعين علينا جميعا أن نذكّر أنفسنا بأننا لا نمنى بالفشل في أفغانستان. نعم، لم نصل بعد إلى المرحلة التي كنا نود أن نبلغها، ومن الواضح أن التحقيق الكامل لأهدافنا سيستغرق وقتا أطول مما كان متوقعا في البداية، ولكن ذلك لا يعني أننا في الجانب الخاسر. وفي نهاية الأمر، نحن نتكلم عن بلد ظلت تعصف به الحروب العنيفة

لعقود. وينبغي ألا يتوقع أي أحد حصول انتعاش سريع وسهل. والأمر الهام هو أن نتمكن من أن نبقى ملتزمين وأن نتصدى بتصميم كامل لجميع التحديات ونغتنم الفرص حالما تتيح نفسها. وذلك أمر بالغ الأهمية لأن الذين يودون أن يعودوا بأفغانستان إلى العصور المظلمة يطمحون إلى تحقيق ذلك بإضعاف عزيمتنا. وهم يأملون أن يشعر المجتمع الدولي بالإرهاق وفي نهاية المطاف يترك أفغانستان لتواجه مصيرها.

وسيكون السماح بحصول ذلك كارثة، وخاصة حينما ينظر المرء إلى أن أفغانستان تشكل إحدى الأولويات القصوى للمجتمع الدولي بأسره. بل إن أي إخفاق هناك سيعتبر فشل كل شيء نعمل من أجله في كل مكان. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا نسمح لأنفسنا بأن تعصف بنا أحداث اليوم وحوادثه، بل ينبغي أن نتمكن من إدراك الاتجاهات العامة في العديد من المجالات، التي تتراوح من التعليم إلى الرعاية الصحية، والتي تتضمن عناصر تمكننا من التطلع إلى تحقيق مستقبل مشرق لأفغانستان.

وبعد كل ما قلته، هل يمكننا إذن أن نرضى فقط بالطريقة التي نمضي بها؟ وبطبيعة الحال لا يمكننا ذلك. ومن المؤكد أنه لا يوجد أي مجال للرضا عن الذات. وعلى العكس، نظرا للأسباب ذاتها التي ذكرتها من فوري، علينا أن نكون مصممين أكثر من أي وقت مضى وفعالين ومتيقظين. والتحديات التي تواجهنا تحديات هائلة وأي انتكاس في أي واحد منها يمكن أن يوجه ضربة قوية إلى جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان.

وبغية إدراك تلك التحديات، لا يحتاج المرء إلى البحث في أي مكان سوى أحدث تقرير للأمين العام. ونحن نتفق اتفاقا كاملا ليس مع الملاحظات الواردة في التقرير فحسب، بل أيضا مع توصيات التقرير، وخاصة فيما يتعلق بضرورة اتخاذ نهج مشترك يدمج الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى إقامة شراكة قوية بين الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي وبقية المجتمع الدولي، وفي إطار ملكية وقيادة أفغانيتين وصارمتين. وأيضا، يتعين أن تظل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان واتفاق أفغانستان هما أساس جهودنا. وينبغي أن نتمكن الآن من مواصلة مرحلة قوية وفعالية للتنفيذ.

وفي هذه المرحلة البالغة الأهمية، لا شك أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في قيادة جهود المجتمع الدولي. وهنا مرة أخرى، نوافق بشكل كامل على المجالات ذات الأولوية التي حددت في تقرير الأمين العام. وعلى وجه الخصوص، تبقى ضرورة تعزيز التعاون والتوعية السياسية أمرا أساسيا لإنجاح ذلك النهج. ويحدونا الأمل في أن يعكس تلك النقاط السديدة للغاية قرار مجلس الأمن المقرر أن يتخذ الأسبوع المقبل بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهانينا الصادقة للممثل الخاص للأمين العام الذي تم تعيينه حديثا، السيد كاي إيدي. ونحن على ثقة بأن البعثة، في ظل قيادته المقتدرة، ستنجز بشكل فعال العمل المتوقع منها إنجازه. وفي ذلك المسعى الصعب، ستقدم تركيا كل المساعدة.

والواقع أن تركيا قدمت بالفعل إسهامات واسعة في توفير الأمن والتنمية في أفغانستان، على النحو الذي يشهد به، ضمن أمور أخرى، دعمنا الكبير للقوة الدولية للمساعدة الأمنية والمساعدة الكبيرة للتعمير التي يقدمها بشكل رئيسي فريقنا لتعمير المقاطعات في فرداك، وسنواصل جهودنا بلا كلل لاستكشاف جميع الفرص.

وتحقيقا لتلك الغاية، ولإعطاء مجرد مثال واحد، نحن نقدم الآن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى الشعب الأفغاني الذي يتعرض لأضرار شديدة جراء ظروف فصل الشتاء القاسية. وعلاوة على ذلك، نحن أيضا مصممون على المضي قدما بعملية التعاون الثنائي التي قدناها بين أفغانستان وباكستان وتركيا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا على التزام تركيا القوي نحو استقرار أفغانستان وأمنها وازدهارها. وكما أبلغني أحد الدبلوماسيين الأفغان، إن تركيا هي أقرب جار لأفغانستان بدون وجود حدود مشتركة بينهما. وبالتالي نحن عازمون على العمل تمشيا مع مسؤوليات ذات المركز المتميز.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بتسجيل التزام الهند بالعمل بشكل وثيق مع السفير كاي إيدي وزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بينما يتحمل مسؤولياته الجديدة بوصفه الممثل الخاص للأمين العام. وأتمنى له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة.

إن مناقشة اليوم حسنة التوقيت، نظرا لأنها تُعقد في سياق تقرير الأمين العام عن أفغانستان ونظر المجلس في تجديد ولاية البعثة. ونظرا لأن هذه المناقشة ستسهم في المسألة الأخيرة بينما تنطلق من المسألة الأولى، يجدر أن نعيد توضيح أهدافنا في أفغانستان وأن نعيد تكريس أنفسنا لبلوغها بأنسب الطرق.

والهدف المحوري للمجتمع الدولي هو مساعدة أفغانستان على استكمال إعادة خروجها من عقود من الحروب والحرب الأهلية والحرمان. وقد حددنا لأنفسنا الهدف المتمثل في مساعدة أفغانستان على البروز بوصفها بلدا ديمقراطيا وعصريا وضارب الجذور في ثقافته الفريدة، ويعيش في سلام مع نفسه، ويتمتع بالأمن مع جيرانه ويمضي على طريق تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وجميع تلك العمليات بحاجة إلى ''أفغنتها'' بسرعة وبطريقة مقبولة للشعب الأفغاني ولحكومته. وتحديد الأولويات في بيئة صعبة مثل البيئة في أفغانستان مهمة صعبة، ولكن ينبغي أن نترك هذه المهمة لتكون عملية بقيادة أفغانية. وكما قال الأمين العام في تقريره، من الضروري بذل الجهود لضمان أن تكون ''المساعدة الدولية قائمة على الطلب لا على العرض'' (S/2008/159، الفقرة ٤). وهذا لا يعني أنه لا ينبغي أن يكون للشركاء الدوليين إسهامهم في وضع قائمة الأولويات ولكن ينبغي في نهاية المطاف أن يكون للمحاورين الأفغان الكلمة الأخيرة في تخصيص الموارد الشحيحة – القوى العاملة والمال.

ومن هذا المنطلق يجب أن تكون طاقاتنا الجماعية موجهة نحو ما هي بكل وضوح الأولوية الأولى للشعب الأفغاني، وهي الأمن. وكما يذكر تقرير الأمين العام فإن ''أظهرت المقاطعات التي لم تتأثر بالعنف المناوئ للحكومة قدرة متزايدة على الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية''. (المرجع نفسه، الفقرة ١١). والهند مقتنعة بأن الإدارة الفعالة التي يكون الشعب محورها تتابع عن كثب الجهود المضنية لتوفير الأمن. إن التنمية والأمن مترابطان ترابطا وثيقا، ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن ينسقا بشأنهما تنسيقا وثيقا مع بعضهما البعض ومع الوكالات الأفغانية ذات الصلة.

ولفعل ذلك، من ناحية، مع الضغط بقوة في نفس الوقت لدفع عجلة العمليات الأمنية، يجب علينا أيضا أن نولي اهتماما أكبر لبناء قدرات الجيش الوطني والشرطة الوطنية في أفغانستان. لقد أطلعني زميلي على ما قاله سفير

أفغانستان عن الأمن ومكافحة الإرهاب وبناء القدرات. وإنني أشاطره هذه الآراء وسوف ندعمها بكل قوة. إن هاتين المؤسستين تحتاجان إلى دعم أكبر بكثير على صعيد التدريب وتوفير المعدات. ويجب أيضا وضع استراتيجيات جديدة لتحقيق أفضل النتائج في هذا الصدد. ويجب علينا أيضا دعم الجهود الأمنية من خلال عمل جماعي أقوى، داخل أفغانستان وخارجها، لضمان حرمان الجماعات الإرهابية ومساندیها من المأوى والتمويل والدعم الأيديولوجي. ينبغي أن لا نستخف بحركة طالبان وتنظيم القاعدة وأن لا نكافح الإرهاب بعزيمة سياسية وعسكرية أقل مما كان عليه الحال مباشرة بعد الأيام التي تلت أحداث عام ٢٠٠١.

إن الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات تتقاطع تماما مع الجهود المبذولة لمساعدة الحكومة على بسط سلطتها ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتصدي لتحدي التخفيف من حدة الفقر والتنمية.

ويحث تقرير الأمين العام الحكومة على حشد الإرادة السياسية بشأن مسألة القضاء على المخدرات واتخاذ إجراءات – وفي هذه المسألة توجد حساسيات – ضد المخطئين من المسؤولين العموميين وكبار ملاك الأراضي. هذا جزء من الصورة، ولكن من المهم بنفس القدر أن يتم وضع معوقات فعالة لزراعة الخشخاش، وعلى النقيض من الجهود المبذولة لإضفاء الشرعية على هذه الممارسة عن طريق ما تُسمى المواد الأفيونية القانونية. ولكن يجب أيضا على الشركاء الدوليين أن يبذلوا جهودا مماثلة لتعزيز القدرة الأفغانية على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمنع التهريب والتحركات عبر الحدود، وأن يعملوا بشكل موحد لدعم إجراءات الوكالات الأفغانية، وعلى الصعيد الدولي لوقف الطلب على منتجات المخدرات.

وعلينا أيضا في الوقت نفسه مضاعفة الجهود لبناء القدرات المحلية على مختلف الصُعُد – من الإدارة إلى الأمن، ومن الهندسة المدنية إلى علوم الطب. وبناء القدرات بالنسبة للهند هو أحد المجالات ذات الأولوية، وذلك لأننا نعتقد أن هذا هو أحد مجالات المساعدة التي تتطلب استثمارا قليلا ولكن يُحصد منها ثمرات كبيرة وطويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن بسهولة إضافة عنصر أساسي لبناء القدرات على كل مشاريعنا للمساعدات في أفغانستان. وتضع الهند بالفعل عنصرا كبيرا لتنمية القدرات في جميع مشاريع البنية التحتية التي تنفذها في أفغانستان.

يجب علينا أيضا أن نفكر في الأساليب التي نستخدمها لتحقيق تلك الأهداف. وأي تحليل موضوعي سيفيد بأنه رغم الاستثمارات الكبيرة بالموارد البشرية والمالية لا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديا كبيرا في ضمان تحقيق أهدافنا في أفغانستان. ومن الواضح تماما، بصرف النظر عن تأكيد عزمنا الثابت على مواصلة المسيرة في أفغانستان، أننا بحاجة إلى تحسين تماسك جهودنا.

بعبارة أخرى، تعزيز العلاقة بين الشعب الأفغاني وحكومته يتطلب مزيدا من التنسيق بين الشركاء الدوليين، وبيننا وبين الحكومة الأفغانية. والأمم المتحدة ليست أفضل هيئة مؤهلة لفعل ذلك فحسب، بل هي أيضا الأنسب. ومع ذلك، لا يمكننا تحقيق تنسيق أفضل ما لم نعطي بعثة الأمم المتحدة الأدوات اللازمة لتحقيق القدر الأكبر من التماسك؛ ويتوقف التماسك الأفضل على تلقي المعلومات الشاملة. ولذلك، عند إعطاء بعثة الأمم المتحدة ولايتها للقيام بدور التنسيق من المهم أن تُحدد بوضوح العلاقة التنفيذية بين هاتين الهيئتين، وبحيث يمكن رسم خريطة شاملة للمعلومات المتعلقة بتدفقات المعونة والمشاريع قيد التنفيذ.

ويجب أيضا في الوقت نفسه تكليف بعثة الأمم المتحدة بالترشيد المتزايد للمساعدات الدولية لدعم استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية ذات الأولويات، حال اعتمادها، ولدعم الميزانية الأساسية. وسينتج عن ذلك إعطاء مصداقية لهذه الاستراتيجية مع دعم الميزانية، وفي الوقت نفسه سيؤكد ذلك أن مساعدتنا تتمشى مع الأولويات التي حددتها أفغانستان.

إن الهند ملتزمة التزاما كاملا بمواجهة التحديات الأمنية والسياسية والإنمائية المترابطة التي تواجه أفغانستان. والتزامنا بإعادة الإعمار والتنمية وبناء القدرات في أفغانستان هو التزام لا يتزعزع. لقد تجاوزت الآن قيمة برامج مساعدات الهند ٧٥٠ مليون دولار، وتشمل هذه البرامج كل نطاق الاحتياجات – فهي تمتد من بناء القدرات لتصل إلى البنية التحتية وإعادة الإعمار. وباعتبار الهند شريكا ملتزما لأفغانستان في التنمية فإنها مستعدة للمشاركة النشطة في أي جهد تقوده الأمم المتحدة لتحسين تماسك الجهات المانحة في دعم الأولويات التي يحددها الأفغان.

وفي الختام، اسمحوا لي أيضا أن أعيد تأكيد إيماننا الراسخ بعزم الشعب الأفغاني على تجاوز مآسي الماضي واغتنام الفرص التي يحملها له المستقبل، والتي تكلم بشأنها زميلي السفير الأفغاني ببلاغة كبيرة. يجب على المجتمع الدولي أن لا يخذله وأن لا يُظهِر ضعف عزمه وأن لا يضع معايير غير واقعية للتقدم. يجب أن يسترشد نهجنا بتقدير الشوط الذي قطعته أفغانستان في الستوات الست الماضية، بدلا من أن تعوقنا صورة النموذج المثالي لما كنا نود أن تكون عليه أفغانستان. ونأمل أن تسترشد مناقشاتنا لموضوع المساعدات لأفغانستان على نحو متزايد بإدراك تلك الحقائق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد دي كليرك (هولندا) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس لإعطاء وفد بلادي الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة.

تؤيد هولندا بالكامل البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل سلوفينيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تقديره للعرض الذي قدمه وكيل الأمين العام غينو وعبارات ترحيبه الحارة بالممثل الخاص للأمين العام السيد أيدي. نظرا لمساهمتنا الكبيرة، عسكرياً وفي مجال التنمية على السواء، نود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية على القيادة الأفغانية ودور المجتمع الدولي.

كل أسبوع تقريبا تصدر مراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية تقارير عن أفغانستان ومسار العمل الموصى به للمجتمع الدولي. وتتغاضى هذه التقارير أحيانا عن حقيقة أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين مصير الشعب الأفغاني تقع على عاتق حكومة الرئيس كرزاي.

إننا نثني على الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية لشعبها. على سبيل المثال، ستضع الحكومة الأفغانية هذا الشهر اللمسات الأخيرة على استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. وفي رأينا أنه ينبغي لجميع الأطراف الدولية الفاعلة، وإلى أبعد حد ممكن، أن توفق جهود مساعداتها مع إطار الاستراتيجية التي يقودها الأفغان. وسيتعين على الأفغان بوتيرة متزايدة أن يوجهوا الأصوات العديدة في هذا الكورال الدولي.

إن الملكية الأفغانية تعني أيضا قيادة أفغانية. وسيتعين على السلطات الأفغانية بنفسها أن توفر الخدمات العامة على نحو متزايد. وسيتعين على الجيش الأفغاني أن يوفر الأمن بنفسه، في الوقت الذي تحافظ فيه الشرطة على النظام العام. وسيتعين على الأفغان أيضا محاربة الفساد وتجارة المخدرات بجدية، وكلاهما يقوضان الدولة. ونحن نتطلع أيضا إلى إحراز

تقدم في مجال العدالة الانتقالية. ولن تحدث أي من تلك التغييرات بين ليلة وضحاها. ونحن من جانبنا سندعمهم قدر المستطاع.

وبالنسبة للوضع الصعب في جنوب أفغانستان، نحن نشعر بالقلق ونعتقد أنه يجب على حكومة أفغانستان أن تتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وسيتطلب ذلك برنامجا فعالا لتحقيق الاستقرار ودعم جهود التواصل للتوفيق بين الطوائف الأفغانية والجماعات المحرومة وإشراكها في العملية السياسية. لا بد أ يرى الأفغان العاديون أنه يجري إحراز تقدم بشأن القضايا التي تؤثر على حياتهم اليومية. ولدعم هذه العملية يجب على الجيش الأفغاني والقوة الدولية للمساعدة الأمنية أن يواصلا الضغط العسكري الكافي على المتمردين.

ودعوني أيضا أقول بضع عبارات بشأن المجتمع الدولي. إن التقرير الشامل للأمين العام (S/2008/159) الصادر في ٦ آذار/مارس يؤكد بحق الاتساق بين أهداف الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الثنائية. ونأمل أن يبني على ذلك القرار الجديد بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وذلك من خلال تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة بشكل أكبر. وحتى أكون أكثر دقة، ما دامت المؤسسات الأفغانية بحاجة إلى دعم دولي للتعامل مع التنمية والحكم يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في تنسيق هذه الجهود الدولية.

ونحن نرحب بالأولوية الكبيرة التي يوليها السيد غينو للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، والذي يدلل عليه وجود الأمين العام في الاجتماع المقبل المقرر عقده في بوخارست. ونرحب أيضا بالنظر في توسيع نطاق وجود بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد. إن مطالبة الأمم المتحدة بأخذ زمام المبادرة يعني أنه يتعين علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نكون مستعدين لإعطاء الأمم المتحدة السلطة اللازمة لتوجيه الجهود الدولية وأنه يجب على جميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تكون مستعدة لتنسيقها. ونتطلع كثيرا إلى تولي السفير إيدي مهامه بصفته الممثل الخاص الجديد في أفغانستان. ونحن على ثقة بأنه سيضطلع بدور محوري في تحسين تنسيق برامج التعمير والإنماء في الميدان.

وينبغي أن يكون هدفنا هو أن نضع هواجسنا الوطنية جانبا ونستبدلها بالتزام قوي متعدد الأطراف تقوده الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، كان القصد على الدوام من إنشاء الفريق المعني بإعمار المقاطعات – وهو قاعدة عسكرية إقليمية تستخدم منصة انطلاق جهود المعونة نظرا لعدم وجود بديل – هو أن يشكل حلا مؤقتا. غير أن الطالبان وتجار المخدرات لا يتقيدون بحدود المقاطعات. وكذلك، الفقر والأمية. وأحد الأهداف الرئيسية للفريق المعني بإعمار المقاطعات ينبغي أن يكون هو انسحابه بأسرع ما يمكن، حتى تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وأخيرا وليس آخرا، الحكومات الأفغانية المحلية من الاضطلاع بدورها. وفي ضوء هذه الخلفية، نود أن نشجع مجلس الأمن والأمين العام على السعي، بصورة مستعجلة، إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد، لا سيما في الجنوب المضطرب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد عبد الرحمن الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أهنئكم لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح، كما نشكر سلفكم الممثل الدائم لبنما على جهوده في إنجاح أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

ولا يفوتني، بهذه المناسبة أيضا، أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على تقييمه الشامل للحالة الراهنة في أفغانستان، وأرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا، الأمين العام والقاضي بتعيين السيد كاي إيدي ممثلا خاصا له في أفغانستان، ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

رغم بعض التقدم الإيجابي الذي أحرزه المجتمع الدولي في أفغانستان، على مدار السنوات الست الماضية، منذ إبرام اتفاق بون، وخصوصا في مجالات تحسين انتعاشها الاقتصادي وتعزيز بنيتها التحتية، وإصلاح قطاعها القضائي، وتحسين خدمات التعليم، والصحة والحكم المحلي، وغيرها من الميادين الأخرى في البلاد، فإن حالة الانتقال السياسي في أفغانستان هذا البلد الصديق، لا تزال تواجه تحديات خطيرة نتيجة للبيئة المتوترة وغير الآمنة، وأيضا بسبب بطئ تنفيذ برامج ومبادرات الإصلاح الوطني، والنقص الملحوظ في الموارد، وضعف البنية التحتية في البلاد.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي وقفت إلى جانب الشعب الأفغاني منذ نشوء محنته، وساهمت بسخاء في دعم برامج الإغاثة الإنسانية العادلة لسكان أفغانستان، فضلا عن برامج إنعاش اقتصادها وإعادة تأهيل وإعمار مؤسساتها، يساورها بالغ القلق إزاء استمرار واتساع نطاق وتهديدات العنف الخطيرة التي ما زالت تعيق الجهود السياسية والإنمائية في البلاد، ووصول قوافل الإمدادات الإنسانية لسكانها المتضررين في أكثر من ٣٦ مقاطعة، بل وتعرضت بشكل مباشر لحياة المدنيين الأبرياء، بما في ذلك أفراد الأمم المتحدة، والعاملين في المجال الإنساني، وعناصر القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وأعضاء البعثات الدبلوماسية، بمن فيهم أحد أعضاء السلك الدبلوماسي في بعثة دولة الإمارات العربية المتحدة في كابل، الذي أصيب بإصابة بالغة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي خلال اعتداء مسلح. وعليه، فإننا، إذ نرحب بتعيين وزير خارجية الجزائر الأسبق، الأخضر الإبراهيمي، رئيسا للفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، نشدد على تقيد جميع الأطراف بالتزاماتها في عدم التعرض لأمن وسلامة العاملين الدوليين وأفراد البعثات الدبلوماسية، وبضرورة تعزيز نظام حمايتهم وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، فضلا عن اتفاقية عام ١٩٧٣ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها. ونؤكد في هذا الخصوص على ضرورة ما يلي:

أولا، إعادة تقييم هياكل الأمن الوطني والنظام القضائي في البلاد، وتنفيذ استراتيجية شاملة للإصلاح والتدريب، وتطوير قدرات عناصر الأمن والجيش الوطني الأفغاني في مجالات الاستجابة لمتطلبات توفير الأمن من جهة، والموازنة بين احتياجات إنفاذ القانون في البلاد، ومكافحة أنشطة الجماعات المسلحة.

ثانيا، تعزيز وتفعيل أنواع المساعدات المختلفة المقدمة للحكومة الأفغانية، لتمكينها من بناء قدراتها اللازمة وتحسين أدائها، وخصوصا في تحقيق المصالحة الوطنية، وبسط سلطتها المركزية على جميع المقاطعات الأفغانية، وتوفير الدعم الإنمائي اللازم لمجالسها، وتحقيق التنمية البديلة بدعم من شركائها الدوليين، وأيضا في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية المعنية بالحد من الفقر، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية الأساسية، وتخفيف معاناة سكانها الذين ما زال أغلبهم محروما حتى اليوم من خدمات الكهرباء والطاقة.

ثالثا، تعزيز الدور المحوري والمحايد الذي تقوم به الأمم المتحدة لا سيما في مجال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في أفغانستان، وتنسيق المساعدات الإنسانية وأنشطة الأطراف المانحة هناك، وفقا لاحتياجات الشعب الأفغاني،

وبصفة خاصة فئاته المستضعفة، وفي مجال إعمار المقاطعات، وتوفير الدعم التقني والمالي اللازم للعملية الانتخابية المزمع إجراؤها في العام القادم، ومعالجة مشكلة الألغام التي ما زالت تشكل خطرا كبيرا على الشعب الأفغاني، بل وعائقا أمام خطط انتعاشه الاقتصادي، ومعالجة مشكلة اللاجئين، معربين في هذا الصدد عن تأييدنا لمقترح الحكومة الأفغانية الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن العودة، وإعادة إدماج الشعب الأفغاني في وقت لاحق من هذا العام.

وختاما، سيدي الرئيس، إننا إذ نقدر تقديرا عاليا الجهود الكبيرة التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي لإحلال الأمن وتحقيق الاستقرار في أفغانستان، وبلوغ الأهداف التي تم تحديدها في إطار الاتفاق الخاص بأفغانستان لعام ٢٠٠٦، من أجل تحسين معيشة الشعب الأفغاني، ندعو إلى ضرورة التركيز على تحديد أولويات وآليات تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية في أفغانستان، لتحقيق الغايات المرجوة منها، ولا سيما المعنية بدفع عجلة السلام والتنمية والإعمار وبسط معالم الاستقرار في هذا البلد الصديق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دانيش – يزدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – ماري غينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس اليوم. كما أود أن أعرب عن امتناننا للسيد توم كونيغز، الممثل الخاص السابق للأمين العام في أفغانستان، ولزملائه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على عملهم الدؤوب وتفانيهم من أجل قضية الشعب الأفغاني.

ونهنئ السيد كاي إيدي على مهمته الجديدة، ونتمنى له كل التوفيق في ذلك المنصب الهام. ونأمل أن يكون بمقدوره الاضطلاع بواجبه الكبير لتحسين الحالة في أفغانستان وفقا لسياسات الحكومة الأفغانية.

بعد عامين من اعتماد الاتفاق الخاص بأفغانستان، يشهد البلد منجزات كبيرة ولا يزال يواجه تحديات شاقة. لا شك أنه تم تحقيق منجزات كبيرة في مجالات معينة في أفغانستان في السنوات الأخيرة.

وتضع حكومة أفغانستان اللمسات النهائية على الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، التي ستمثل العملية الرئيسية في البلد للتخطيط ووضع الميزانية على المستوى الوطني واستراتيجية أساسية للقضاء على الفقر. وكذلك، كما هو وارد في التقرير المعروض علينا، يستمر إحراز التقدم في عدة قطاعات، بما في ذلك، في جملة أمور، الخدمات الصحية والالتحاق بالمدارس والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في الموارد الطبيعية للبلد.

وفي نفس الوقت، على الرغم من المنجزات العظيمة، ازدادت التهديدات، مثل الإرهاب وزعزعة الأمن الناجمين عن القاعدة وحركة طالبان وغيرهما من الجماعات الإجرامية والإرهابية، وكذلك تهديد إنتاج الأفيون وتهريب المخدرات، ولا تزال تبعث على القلق البالغ.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، في عام ٢٠٠٧، ارتفع مستوى الأنشطة الإرهابية ارتفاعا حادا عما كان عليه في العام الماضي، وينطبق هذا على عدد الهجمات ضد العاملين المحليين والدوليين في مجال الأنشطة الإنسانية. ولسوء الطالع، اختطف أو قتل العديد من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ويساورنا القلق إزاء تزايد عدم الاستقرار

والإرهاب في أفغانستان، ونحن ندين بدون لبس جميع أعمال الإرهاب التي تُرتكب في ذلك البلد.

ونرى أنه لكي نعالج عدم الاستقرار في أفغانستان ينبغي توجيه قدر أكبر من الاهتمام الجدي لضرورة أن يملك الأفغان زمام الأمور الأمنية في بلدهم ملكية وطنية كاملة. وبالتأكيد، فإن تعزيز استقلالية قوات الأمن الوطني الأفغانية ونزاهتها وزيادة الأمن النابع من البلد ذاته في أفغانستان أمران أساسيان في تحقيق ملكية الأفغان الوطنية لمسائلهم الأمنية التي طال انتظارها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لبناء القدرات وإعادة بناء الهياكل الأساسية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الإمكانات الإقليمية، أن يسهما أيضا في تحسين الحالة العامة في أفغانستان.

وأحد التحديات الشاقة التي تواجه أفغانستان، وله عواقب خطيرة على البلد، هو التهديد الشرس الذي تمثله زراعة المخدرات وإنتاجها وتهريبها. ونجم عن هذا التهديد، حتى الآن أثر سلبي خطير على النمو الاقتصادي في أفغانستان وأسهم في عدم الاستقرار في البلد.

كما أنه تسبب في مشاكل خطيرة للإقليم الأوسع، ولا سيما البلدان المجاورة، بما في ذلك إيران. وكما أشير في تقرير الأمين العام، فإن أفغانستان بدأت تبرز بوصفها أحد أكبر مورِّدي القنب في العالم، وعلى الرغم من بعض الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لمواجهة هذا التحدي، لا تزال النتائج الملموسة في هذا الصدد صعبة المنال ومحدودة جدا.

لذلك، يتعين اتخاذ إجراءات أكثر صرامة وحسما وتضافرا، من جانب أفغانستان والمجتمع الدولي على حد سواء، إذا أريد التصدي لهذا التهديد الشرس بطريقة مجدية وفعالة.

إنها لحقيقة مؤسفة أن التقدم المحرز لغاية الآن في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق تنفيذ استراتيجية أفغانستان الوطنية لمكافحة المخدرات، محدود وغير مرضٍ. ونتفق مع الأمين العام على أن هناك حاجة ملحّة وعاجلة لتعزيز أنشطة الإنفاذ في مجال القضاء على المخدرات وحظر الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك السلائف الكيميائية، وتفكيك منشآت الإنتاج.

إن إيران الإسلامية جمهورية بوصفها بلدا قاوم بعزم لا يلين تهديد تهريب المخدرات القادمة من أفغانستان، ودولة تكبدت خسائر بشرية ومادية جسيمة في هذه الحرب المكلفة والقاتلة على مدى العقود الثلاثة الماضية، لا تزال عاقدة العزم ومتصدرة الحرب العالمية ضد مهربي المخدرات ومصرة على الحاجة إلى اتخاذ أفغانستان والمجتمع الدولي إجراءات أشد صرامة في هذه الحرب الهامة.

كون إيران بلدا مجاورا تربطه بأفغانستان علاقات تاريخية وثقافية وثيقة وكونها بلدا استضافت ولا تزال تستضيف الملايين من الأفغان، فإن لها مصلحة عليا وحيوية في تنمية أفغانستان واستقرارها وأمنها وازدهارها. ولذلك، لم ندخر جهدا في دعم الحكومة الأفغانية في مساعيها الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية والاقتصادية في البلد.

وقدمت جمهورية إيران الإسلامية إسهامات مخلصة وملموسة في إعادة بناء أفغانستان، وعلى الرغم من الجزاءات غير المشروعة المفروضة على دولتنا، سنستمر في تقديم مساعداتنا الإنمائية لأفغانستان قدر المستطاع. وترتبط التنمية في أفغانستان مع التنمية في المنطقة ارتباطا متعاضدا ولا يمكن تخيّل إحداهما بمعزل عن الأخرى.

وما برحت إيران تشارك في مشاريع عديدة في مجال الهياكل الأساسية في أفغانستان، بما في ذلك مشاريع الكهرباء وبناء الطرق والسكك الحديدية وتدريب القوى البشرية وخدمات الرعاية الصحية والعديد من المشاريع الأخرى.

علاوة على ذلك، المرحلة الثانية من مساعداتنا الإنمائية إلى أفغانستان جارية على قدم وساق وسنواصل بناء السكك الحديدية في الجزء الغربي من أفغانستان واستكمال مشاريع الهياكل الأساسية السابقة. إن آثار إسهام إيران في إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها الاقتصادية ملموسة ويمكن رؤيتها في الحياة اليومية للأفغان.

بالإضافة إلى ذلك، جادت دولتنا باستضافة الملايين من اللاجئين الأفغان والمهاجرين غير الشرعيين خلال عدة عقود خلت. وقد بذلنا أقصى ما بوسعنا لنجعلهم يشعرون بأنهم في وطنهم عندما كانوا بحاجة إلى العون ومروا بظروف صعبة.

الآن، بما أن الحالة في أفغانستان مختلفة، يحدونا أمل صادق في أن تمهد الظروف في ذلك البلد الطريق لعودة اللاجئين الأفغان إلى وطنهم في الوقت المناسب وبصورة مبشرة. وعلى نحو ما هو وارد في التقرير قيد النظر، استمرت إيران وأفغانستان في بذل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول لهذه المشكلة يقبل بها الطرفان.

قبل أن أختتم، أود أن أشدد على أننا نولي أهمية كبيرة لاستمرار الأمم المتحدة في تأدية الدور الحيادي والمحوري في أفغانستان. ونرى أنه ينبغي للأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن ترمي إلى تعزيز قيادة أفغانستان وملكيتها لزمام أمور البلد، وأن تكون متماشية مع الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتحسين الحالة العامة في ذلك البلد. وحكومة أفغانستان لا تحتاج إلى دعم البلدان المجاورة فحسب، بل إلى مزيد من دعم المجتمع الدولي بأكمله أيضا.

وجمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، بذلت وتستمر في بذل قصارى جهدها لمساعدة حكومة أفغانستان وتقويتها، بقيادة الرئيس كرزاي، لكي تتمكن من تحقيق الملكية التامة وممارس السلطة بصورة كاملة في البلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد جينبابيف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي الاتحاد الروسي، وجمهورية أرمينيا، وجمهورية أوزبكستان، وجمهورية بيلاروس، وجمهورية طاجيكستان، والجمهورية القيرغيزية، وجمهورية كازاخستان.

إن الحالة التي برزت مؤخرا في أفغانستان تبعث على القلق البالغ بسبب تزايد الأنشطة الإرهابية لحركة طالبان والقاعدة. فلا يزال المتطرفون يعرقلون كفالة الأمن في عدد من المناطق. وكما تعلمون لا يزال يتصاعد مستوى العنف وعدد الجماعات الإجرامية وعصابات المخدرات. وهذه الحالة تقوض الثقة في إعادة بناء أفغانستان.

ثمة حاجة لاتخاذ تدابير فعّالة للحيلولة دون مزيد من تدهور الحالة الأمنية في هذا البلد. ولذلك لا بد لنا من أن نستمر في السعي إلى عزل القادة المتطرفين، وقبل كل شيء، الذين ترد أسماؤهم في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وأن نمنح عناصر طالبان الذين لم تتلطخ أيديهم بجرائم حرب فرصة المشاركة التامة في الحياة السلمية.

ويتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان السعي إلى تحقيق تلك الأهداف فقط في إطار ولايتها. وفي الوقت ذاته، نرى أنه من الخطأ تصور أن قبول توبة طالبان المزعومة، قد يحقق استقرار الحالة في هذا البلد. وأثبتت التجربة أن هذا النهج لا يساعد إلا على تقوية مواقف المتطرفين وتمكينهم من زيادة أنشطتهم التخريبية.

وتمثل مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عقبة معقدة أخرى تحول دون تحقيق الأمن والاستقرار لشعب أفغانستان. ويجري تمويل أنشطة متطرفين تخريبية عن طريق مصادر مالية كبيرة على رأسها الاتجار بالمخدرات. ونشعر ببالغ القلق إزاء استمرار زراعة الخشخاش وتهريب الأفيون، وهما مصدران رئيسيان لتمويل الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها ''طالبان'' و ''القاعدة''. وتفيد دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الاتجار غير المشروع يشكل خطرا جما لا على الأفغانيين أنفسهم فحسب، وإنما أيضا على المجتمع الدولي بأسره.

وينبغي شن الكفاح ضد تعاظم إنتاج المخدرات ونشرها عن طريق جملة أمور منها قطع قنوات تسويق المخدرات في المناطق الأخرى من العالم، ولا سيما أوروبا. ويجب زيادة جهود مكافحة المخدرات زيادة كبيرة لا في أفغانستان فحسب وإنما أيضا في المناطق المجاورة، عن طريق وضع نظم شاملة لمكافحة المخدرات وإقامة أحزمة للأمن المالي، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي، ومشاركة البلدان المجاورة. وينبغي أن نستفيد في ذلك الصدد، على نحو أكبر، من قدرات المنظمات الإقليمية التي برهنت على فعاليتها في هذا المجال، وبخاصة منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ونرى أنه يجب إقامة تعاون عملي بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات. وينبغي إشراك قوات الأمن الأفغانية والباكستانية، وذلك بصفة خاصة بالسماح لها بالاشتراك في ''عملية القناة'' التي تقوم بها بانتظام منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بهدف إقامة حزام لمكافحة المخدرات، على امتداد حدود أفغانستان. ولقد وضعت العملية آليات فعَّالة لمكافحة تهريب المخدرات لا تزال تعمل منذ عدد من السنوات على امتداد الطريق الشمالي، أي الطريق من أفغانستان إلى أوروبا.

ونتيجة لتلك العمليات استطاعت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وأذربيجان وإيران وباكستان والصين وأوكرانيا، الدول التي لها مركز المراقب فيها، أن تزيل عشرات من أطنان المخدرات من قنوات الاتجار غير المشروع. ويسرنا أن نذكر أن أفغانستان شاركت في أيلول/سبتمبر، لأول مرة، في عملية ''القناة''. ونشير أيضا إلى أن من الأهمية بمكان أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي أبرمتا اتفاقا بشأن جميع جوانب المسائل المتصلة بأفغانستان.

ونحن مقتنعون بضرورة اتخاذ تدابير إضافية لبناء القدرات القتالية للقوات المسلحة الأفغانية، حتى يمكنها في نهاية المطاف أن تكفل بمفردها أمن البلد. ويجب أن نعيد تقييم الطريقة التي نزود بها بالمعدات الجيش الوطني الأفغاني. ويجب أن نكفل له توفير الأسلحة الحديثة، بما فيها الأصول الجوية والمركبات المدرعة، وأن نحسن التدريب الفني لأفراده. وتقيم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي تعاونا مع أفغانستان، بما في ذلك على الصعيد الثنائي، من أجل بلوغ تلك الغاية.

غير أن التدابير العسكرية وحدها ليست كافية للتغلب على المشاكل الحاصلة في أفغانستان؛ ويلزم تنفيذ المهام المحددة في اتفاق لندن أفغانستان. ويشهد اعتماد تلك الوثيقة بتوافق الآراء على عزم المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم الواسع للتعمير بعد الصراع في أفغانستان. ولقد وضعت لذلك الغرض مواعيد نهائية لمعالجة مشاكل أساسية في مجالات الأمن، ومكافحة الإرهاب، والحكم وحقوق الإنسان. ومن الأهمية الأساسية، فيما يتصل بالجهود الدولية على الجبهة الأفغانية، أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع

بالدور التنسيقي الرئيسي، ويجب أن يستمر تحت قيادتها الرصد والتنسيق الشاملان لتنفيذ الاتفاق.

ويتمثل عامل حاسم الأهمية في كفالة الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان في اشتراك كل عناصر المجتمع، بما فيها مختلف المجموعات السياسية والعرقية والدينية في بناء دولة أفغانية فعالة وذات كفاءة. وتلتزم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بالتعمير الطويل الأجل لأفغانستان. ونحن على استعداد لمواصلة مساعدة عملية التعاون الإقليمي، بالاشتراك في الجهود الدولية في البلد في مجالات أساسية، منها الأمن، والإنعاش الاقتصادي، ومكافحة المخدرات.

ونرى أن من العوامل الهامة لتعزيز التوصل إلى تسوية شاملة، إقامة تعاون متعدد الوجوه بين أفغانستان والدول الأخرى في المنطقة. وينبغي، من أجل بلوغ تلك الغاية، أن تشمل برامج تقديم المساعدة إلى أفغانستان الشركاء الإقليميين، بما في ذلك عن طريق تنفيذهم لعقود مع البلدان والمنظمات الدولية المانحة، واشتراكهم في تنفيذ عدد من المشاريع لإعادة بناء مرافق الطاقة، والهياكل الأساسية للنقل في أفغانستان.

وأود، في الختام، أن أتمنى للسيد كاي إيدي كل النجاح في الوفاء بولايته.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة ايتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه المناقشة الهامة عن الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام السيد بان كي - مون، على تقريره (S/2008/159).

ويؤيد وفدي تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل قيرغيزستان باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

والسبب الذي أخذت من أجله الكلمة هو أن أفغانستان تقع في منطقة وسط آسيا، وأن الحالة الأمنية في ذلك البلد وتنميته يهمان كازاخستان عظيم الاهتمام.

وكما ورد، على النحو الواجب، في تقرير الأمين العام المعنون ''الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين''، فإنه على الرغم من إحراز قدر من التقدم في عملية السلام وفي التعمير في أفغانستان فإن حل المشاكل الحاصلة في البلد ما زال يواجه صعوبات كأداء. وما فتئت الحالة العامة في أفغانستان تتسم باستمرار وجود مشاكل في مجال الأمن، في الوقت الذي ظلت فيه طالبان وغيرها من العناصر المتطرفة تشكل تحديات للاستقرار في أفغانستان.

ولا يزال المجتمع الدولي وأفغانستان يواجهان مهام ضخمة إذا كانا يريدان تعزيز السلطة التنفيذية الجديدة، وبناء مؤسسات الدولة في البلد، وإنعاش حالته الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا يلزم، من أجل التصدي للتحدي الأمني وتحقيق الاستقرار في أفغانستان، اتباع نهج معقد - نهج يشمل مجالات الأمن، والحكم، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(تكلم بالروسية)

وثمة سبب آخر يدعو إلى قلق المجتمع الدولي وهو تزايد إنتاج المخدرات وتهريبها. ففي عام ٢٠٠٧، ازداد إنتاج الأفيون الخام في أفغانستان بأكثر من ٣٥ في المائة على ما كان عليه في عام ٢٠٠٦، وبلغ حجم محصول خشخاش الأفيون مستويات خطيرة. وهنا ينبغي أن نشير إلى أن التدفق الرئيسي للهيروين يمر عبر دول وسط آسيا والاتحاد الروسي.

وينتهي الأمر بقسط كبير منه في بلدان المرور العابر، لسوء الطالع، في حين يشحن ما يتبقى منه إلى أوروبا.

وتحمل الزيادة المستمرة في إنتاج الأفيون في أفغانستان وعدم الاستقرار على امتداد حدودها البلدان المجاورة إلى توحيد جهودها لمواجهة خطر المخدرات. وكان من نتيجة ذلك أن أُنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في وسط آسيا، في ألماتي كازاخستان، كجزء من مشروع تجريبي. وسيعمل المركز على نحو تام بعد أن يقيم صلات مع الإنتربول، ومع وكالات إنفاذ القانون في البلدان الواقعة في وسط آسيا والاتحاد الروسي، ومع الهياكل الإقليمية الأخرى.

وترحب كازاخستان بالمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إنشاء المركز. ونأمل أن يواصل المكتب بذل الجهود في ذلك الصدد، وأن يزيد المساعدة التقنية التي يقدمها إلى منطقة وسط آسيا بوجه عام. ونؤكد أيضا من جديد استعدادنا لدعم الجهود الرامية إلى إقامة حزام لمكافحة المخدرات على امتداد حدود أفغانستان، في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونأمل أن تقترن جهود مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب هذه ببرامج اجتماعية واقتصادية حقيقية، ولا سيما للمواطنين العاديين.

بيد أن عملية التنمية لا يمكن أن تتم، في الوقت نفسه، في غياب الأمن. وينبغي في ذلك الشأن أن يكون الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي هو تعزيز مؤسسات الدولة الأفغانية وقواتها الأمنية لمكافحة الإنتاج المتزايد للأفيون وأنشطة المتطرفين. ونعرب عن عميق امتناننا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تقدم مساهمات حقيقية في إصلاح قطاع الأمن في أفغانستان، بما في ذلك الإصلاح في المجالات العسكرية والسياسية والقضائية، وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي مجال الكفاح ضد المخدرات غير المشروعة.

ونرى علاوة على ذلك، أنه ينبغي تقديم المساعدة الدولية مباشرة إلى الجهات المتلقية، عن طريق إنشاء آليات فعّالة وشفافة لتخصيص الأموال والرصد، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أو المنظمات الأخرى الحكومية الدولية والإقليمية.

واستمرت كازاخستان من جانبها، في تقديم المساعدة الثنائية إلى أفغانستان بغية إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في حالة البلد. وقبيل نهاية عام ٢٠٠٧، اعتمدت حكومة كازاخستان برنامج مساعدات إلى أفغانستان، بلغت ميزانيته حتى الآن ثلاثة ملايين دولار. وفي إطار ذلك البرنامج، تم تزويد أفغانستان بالقمح، وخصصت موارد لبناء الطرق والمستشفيات والمدارس في عدد من المقاطعات. وفضلا عن ذلك، فإننا ننظر في إمكانية تقديم المساعدة في إعادة تدريب الشرطة ودائرة الحدود في معاهد التدريب في كازاخستان.

وبوصفنا بلدا شريكا في المنطقة، تعرب حكومة كازاخستان عن استعدادها لتوفير مكان للمنتدى الدولي، إذا اقتضى الأمر ذلك، لمناقشة الإجراءات التي سيتخذها المجتمع الدولي من أجل تحقيق المزيد من التحسن للحالة في أفغانستان. وما زالت كازاخستان ملتزمة بجهود الشركاء الدوليين للشعب الأفغاني ببناء مستقبل أفضل لذلك البلد.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أملنا أن يكون عمل الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان المعين حديثا، السيد كاي إيدي، ناجحا ومثمرا.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.